أعداد كبيرة مشمولون في مرسوم العفو سواء موقوفون أم يحاكمون وهم طلقاء

رئيسة محكمة الإرهاب لـ«الوطن»: الاستمرار في إطلاق سراح موقوفين بعد دراسة أضابيرهم

مرسوم العفو يشمل كامل العقوبة بشقيها المقيدة للحرية والغرامة المالية

لا مدة زمنية محددة لانتهاء مفعول المرسوم

| محمد منار حميجو

أكدت رئيسة محكمة قضايا الإرهاب القاضي زاهرة بشماني أن المحكمة تستمر في النظر في الدعاوى الموجودة فيها سواء القائمة وهي قيد النظر أو التي سبق البت فيها بحكم اكتسب الدرجة القطعية تطبيقاً لمرسوم العفو رقم ٧، موضحة أنه سيستمر تشميل الجرائم الإرهابية بمرسوم العفو للمتهمين عدا التي أفضت إلى وفاة إنسان لإطلاق سراح أعداد أخرى من الموقوفين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بينت بشماني أن أعداد المشمولين في مرسوم العفو كبيرة سواء كانوا موقوفين أم يحاكمون وهم طلقاء، لافتة إلى وجود عدد كبير من الدعاوى التي يتم النظر فيها حالياً لمتهمين يحاكمون وهم خارج السجون وفق مرسوم العفو.

وأوضحت بشماني أنه بالنسبة للأحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية تتولى النيابة العامة في هذا الخصوص تنفيذ مرسوم العفو باعتبارها الجهة التي تنظر بإنفاذ الأحكام الجزائية وبالتالي تتولى إسقاط العقوبة، مشيرة إلى أن الإجراءات تتم بسرعة لإطلاق سراح من يشملهم مرسوم العفو ومن دون تأخير.

وأضافت: أما بالنسبة للدعاوى التي ما زالت قيد النظر فهي نوعان: الأول أن يكون هناك موقوف ما زال يحاكم أمام المحكمة ولم يصدر حكم فيه، والنوع الثاني هي الدعاوى التي ليس فيها موقوف أي إنه يحاكم وهو طليق.

وأوضحت أنه بالنسبة للموقوفين فإنه منذ اليوم الأول من صدور مرسوم العفو تواجد جميع القضاة في المحكمة وتم جلب جميع الملفات المتعلقة بالموقوفين لدراستها والمباشرة لتسطير كتب إلى إدارة التوقيف لإطلاق سراح كل موقوف ثبت أنه جرمه لم يؤد إلى وفاة إنسان بعد التثبت بالأدلة الواردة في إضبارته، كما تمت مخاطبة كل السجون في المحافظات سواء كانت مدنية أم عسكرية في هذا الخصوص.

وأضافت: بالنسبة للدعاوى التي ليس فيها موقوفون أي يحاكمون وهم طلقاء فإنه تم تشميل عدد كبير منهم بأحكام في مرسوم العفو وتم إسقاط دعوى الحق العام عنهم.

وأشارت إلى أنه يتم إطلاق سراح الموقوفين المشمولين في مرسوم العفو بشكل فردي ومتتابع بعد إتمام الإجراءات القانونية ولا يتم نقلهم إلى أي مكان معين لإطلاق سراحهم، موضحة أنه لمجرد إطلاق سراح الموقوف فإنه يصبح حراً وليس للقضاء سلطة عليه، وبالتالي فإنه يحق له التوجه إلى أي مكان يريده.

وفيما يتعلق بمدة مرسوم العفو بينت بشماني أن مدته مفتوحة ولا توجد مدة محددة لانتهاء مفعول المرسوم باعتبار أنه لم ينص على أي مدة زمنية لانتهاء تطبيقه، مشيرة إلى أن الشرط الوحيد الذي ينص عليه مرسوم العفو هو أن الفعل يجب أن يكون تم قبل تاريخ ٣٠ الشهر الماضي ولم يؤد إلى وفاة إنسان، وبالتالي فإن أي واقعة جرمية تعرض على المحكمة تتم مناقشتها من جهة التاريخ الزمني الذي وقعت فيه وهل هذه الواقعة أدت إلى وفاة إنسان أم إنها لم تؤد إلى ذلك؟

وبينت بشماني أن مرسوم العفو الأخير هو الأشمل لأنه شمل كامل العقوبة بشقيها المقيدة للحرية «الأشغال الشاقة» والغرامة المالية في الجرائم الإرهابية، عدا التي أفضت إلى وفاة إنسان وبالتالي فإنه يختلف عن مراسيم العفو التي صدرت في السنوات الماضية من حيث شموله باعتبار أنه شمل كل الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب عدا التي أفضت إلى وفاة إنسان.

وأشارت إلى أن المراسيم السابقة التي صدرت ما بين ٢٠١٤ و٢٠٢١ شملت بعض الجرائم وبحدود ثلث أو نصف العقوبة كما أنها لم تشمل الغرامات المالية.

جهات عامة تطالب بمشاركة القطاع الخاص بالدراسات الهندسية

شركة الدراسات: التأخير في التنفيذ سببه الجهات المالكة

| طرطوس- ربا أحمد

تحدثت بعض الجهات العامة في الآونة الأخيرة عن ترهل في أداء الشركة العامة للدراسات الهندسية وطالبت في عدة اجتماعات بمشاركة القطاع الخاص الهندسي بالعمل لكي لا يبقى حكراً على الشركة من جهة وليتم تشغيل المهندسين الشباب –غير الموظفين– في القطاع الخاص، ولا سيما بعد تأخر الشركة في إنجاز العديد من المشاريع العامة لأسباب متعددة منها المازوت ومنها نقص في المواد اللوجستية.

رئيس مكتب طرطوس لفرع المنطقة الساحلية علي صيوح رفض هذه الاتهامات جملةً وتفصيلاً، وأوضح أن الشركة تقوم بالتعاقد على مشاريعها كجهة دارسة مع الجهات أصحاب هذه المشاريع وفق عقد يتفق فيه على فترة زمنية مناسبة لإنجازه وفي الوقت نفسه تقوم الجهة المالكة بالتعاقد مع جهة مدققة أو تقوم بنفسها بالتدقيق في حال وجود كوادر لديها.

وقال: جميع المشاريع التي ندرسها يخصص لها فريق عمل متكامل من كل الاختصاصات يعمل وفق خطط زمنية متوافقة مع العقد وبطريقة منظمة وأي تأخير يحصل بالدراسات له مبرر قانونيٌ لكونه يعود إلى أسباب وظروف غير مرتبطة بالشركة وتأتي بالجهة المدققة أو المالكة لظروف قاهرة.

وعن نقص الكوادر والمواد اللوجستية أكد صيوح أنه توجد عناصر كافية وبخبرات فنية متميزة للدراسات والتدقيق والإشراف والتجهيزات المكتبية والهندسية موجودة وبأعلى المواصفات وكذلك البرامج الهندسية وأجهزة المساحة والمخابر وأهمها مخبر الدراسات الجيوتكنيكية إضافة لعدد كاف من سيارات الخدمة للمشاريع.

وبخصوص مشاريع القطاع العام المتعثرة لفت صيوح إلى أن المشكلة تتعلق بالجهات صاحبة المشروع، وخصوصاً ما يخص التمويل حيث تطول فترة تنفيذ المشروع بسبب الأمور المالية المتوافرة كحال مشروع جامعة طرطوس المرتبط بظروف الجهة المالكة، وتوافر الاعتمادات المالية، ونحن كجهة استشارية دائماً نقترح تحديث الدراسات من الناحيتين المالية والفنية لتغير ظروف الموقع والمواد المتوافرة بالسوق وأسعارها.

وعن مشكلة عمليات الرفع الطبوغرافي في المنطقة الجنوبية التي عانى منها مجلس مدينة طرطوس بسبب التأخر وصعوبة العمل أشار صيوح إلى أن شركة الدراسات (فرع المنطقة الساحلية) غير مكلف بالأعمال، وإنما فرع المنطقة الوسطى. «ولتذليل عمل الرفع اقترحنا التعاون مع الجهات الحكومية لكوننا نعمل على نظام المعلومات الجغرافية GIS وهو يحتاج لموافقات ومعلومات من جهات معنية وبلديات ومصالح عقارية وغيرها ولكنه يساهم كثيراً في إنجاز الأعمال.

وعن كثرة مكاتب الهندسة التي أحدثت في دوائر القطاع العام وأخطائها لأن معظمها تعمل ضمن مكاتب وخبراتها قليلة، أوضح صيوح أن الشركة تمتلك خبرات كبيرة في العمل والتدريب ووجود مكاتب هندسية في الدوائر العامة يخلق تنافسية كحال (الجامعات السورية، دراسات مديريات الخدمات الفنية، دراسات مؤسسة الإسكان العسكرية، الدوائر الهندسية في الجهات الحكومية..).

من ناحية وجود أخطاء أثناء الدراسة «فنحن معنيون بالأعمال التي ندققها ولا نقوم باعتماد أي دراسة إلا ضمن الجودة الفنية المطلوبة، وكلفنا مؤخراً بتحديث العديد من الدراسات التي قامت بها جهات دارسة أخرى لوجود أخطاء ونواقص في هذه الدراسات، موضحاً أن بعض المشاريع النوعية تحتاج استشاريين مختصين تلجأ لهم الشركة عند الحاجة.

وعما يصادف الأعمال الإنشائية بمحافظة طرطوس وجود التكهفات والمياه والتي غالباً لم تكن ملحوظة بالدراسات وعن سبب وجود هذه الثغرة لفت صيوح إلى أن شركة الدراسات من أدق الشركات الهندسية في القطر وتعتمد على إجراء عدة سبور ودراسات حقلية وعند التنفيذ والوصول إلى تربة التأسيس يتم إجراء تقرير ميكانيك للتربة وقدرتها على التحمل وفي حال مواجهة جيوب ترابية أو مياه جوفية تدرس المعطيات والقرار إذا كانت الدراسة الجيوفيزيائية ضرورة من أجل الحلول الفنية المناسبة.

يشار إلى أن مكتب طرطوس لفرع المنطقة الساحلية يشرف حالياً على تنفيذ ١٩ مشروعاً على مستوى المحافظة ويدرس /٤/ مشاريع.

محافظة دمشق تنفي تخفيض مخصصات «النقل» من المازوت

«تكاسي» تستغل رفع أجور البنزين «الحر» وحجتها أيضاً: تأخر الرسائل

سكرية لـ«الوطن»: لا تعديل جديداً على العدادات ونزود وسائل النقل بنحو ٣١٠ آلاف ليتر مازوت يومياً

| فادي بك الشريف

ما إن قررت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعديل سعر المازوت والبنزين «الحر» حتى دخل عدد من سيارات الأجرة الخاصة «التاكسي» على خط استغلال الرفع الحاصل لتصل أجرة أقل مسافة ضمن العاصمة إلى ٤ آلاف ليرة وتصل إلى ١٥ و٢٥ ألفاً بالنسبة للمسافات الطويلة، بحجة عدم انتظام تزودها بمادة البنزين وتأخر وصول الرسائل لأكثر من ٨ أيام.

ويمكن للمواطن لحظ الانتشار الكبير لسيارات الأجرة في منطقة البرامكة وتحت جسر الرئيس، حتى غدا عملها أقرب للسرفيس لنقل ٤ ركاب بتكلفة وسطية ٣٠٠٠ ليرة للراكب الواحد، وبالتالي يضطر عدد من المواطنين للتوجه إلى «التكاسي» وسط قلة عدد السرافيس بالعديد من مراكز النقل وخاصة في أوقات الذروة، وذلك بهدف تأمين الوصول إلى مكان العمل أو الدراسة، لكن هذا الأمر ليس بمقدور شريحة كبيرة من المواطنين ممن لا تسمح لهم ظروفهم وإمكاناتهم بالنقل عبر «التكاسي»، وبالتالي ما عليهم إلا تحمل عناء الانتظار لتأمين وسيلة نقل بأجرة ٢٠٠ أو ٣٠٠ ليرة.

وحول هذا الموضوع، نفى عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة دمشق شادي سكرية أي توجه حالي لتعديل أجور «التكاسي» ولا حتى أجور السرافيس والباصات، وخاصة أن تعديل سعر البنزين والمازوت لم يطرأ على المخصصات المدعومة، وبالتالي تبقى الأمور على ما هي عليه، وأي مخالفة أو شكوى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها من الجهات المعنية.

وأضاف سكرية: أي تعديل جديد على عدادات التكاسي مرتبط بأي تعديل أو رفع جديد لسعر البنزين «المدعوم».

وحول حجج عدد من السائقين بارتفاع أجور الصيانة وإصلاح السيارة، واهتراء الإطارات، وتكلفة «غيار الزيت»، أكد عضو المكتب التنفيذي أن هذا الأمر تم لحظه خلال التعديل الأخير الذي طرأ على عدادات «التكاسي» لتكون التعرفة منصفة للراكب وصاحب السيارة.

وقال سكرية: هناك مبررات لدى العديد من السائقين مفادها تأخر وصول رسائل تعبئة البنزين، وعليه رفع مجلس محافظة دمشق توصية إلى وزارة النفط والثروة المعدنية من أجل تزويد سيارات الأجرة العامة (التكسي) بكمية عشرة ليترات يومياً من المخصصات الشهرية، وبالتالي لن يعود هناك أي حجة لسيارات الأجرة، مضيفاً بالقول: نأمل موافقة «النفط» على هذه التوصية.

وعلى نحو متصل، نفى عضو المكتب التنفيذي أي تخفيض لمخصصات النقل من مادة المازوت يومياً، مبيناً أن عدد الطلبات يومياً يصل إلى ١٤ طلباً وكل طلب يعادل ٢٢ ألف ليتر، لتصل الكميات التي تزود بها وسائل النقل من سرافيس وباصات إلى نحو ٣١٠ آلاف ليتر، علماً أن كل «كازية» مخصصة لعدد معين من السرافيس لا يمكن تزودها من أخرى، مضيفاً: إن السرفيس سعة ١٤ راكباً يحصل على ٣٠ ليتراً يومياً، ومن ١٤ـ٢٨ راكباً يحصل على ٤٠ ليتراً، وتزود حافلات الشركات الخاصة بـ٩٠ ليتراً يومياً.

وأكد سكرية أن أي سرفيس أو باص نقل داخلي، يتلاعب بالكميات المخصصة من دون العمل على الخطوط، يمنع تزوده من مادة المازوت، مضيفاً: إن هناك متابعة من لجان الأحياء ومراقبي الخطوط، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة.

يشار إلى وجود ١٠٠ باص نقل داخلي في العاصمة تعمل بكامل طاقتها وتتم متابعة تأمين المازوت لها، إضافة إلى عمل باصات القطاع الخاص وعددها (١٢٠ باصاً)، مع تزويدها بالكميات اللازمة من المحروقات، وأن أكثر من ٦ آلاف آلية تزود يومياً بالمحروقات.

> رفعنا توصية إلى «النفط» لتزويد سيارات «التكسي» بـ١٠ ليترات يومياً

بتكلفة ١,٢ مليار.. «مياه» القنيطرة تضع بئرين في الخدمة لإرواء ٣٥ ألف نسمة

| القنيطرة- خالد خالد

بيّن المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بالقنيطرة وليد الدعاس أن المؤسسة وضعت أمس بئرين بالخدمة وذلك في ريف المحافظة الجنوبي تلبية لاحتياجات المواطنين من مياه الشرب وبالتعاون مع المنظمات الدولية.

وأشار الدعاس إلى أن البئرين اللتين تم وضعهما بالخدمة هما في قريتي عين زيوان وكودنة وبتكلفة مليار ومئتي مليون ليرة سورية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على المواطنين والمستفيدين من المياه البالغ عددهم نحو ٣٥ ألف نسمة، موضحاً أن غزارة بئر عين زيوان تصل لنحو ٢٥ متراً مكعباً بالساعة وبتكلفة وصلت إلى ٢٠٠ مليون ليرة سورية، حيث تروي البئر كامل قرية عين زيوان، إضافة إلى عملية الضخ لمحطة الأصبح التي تروي معظم القرى المحيطة بها والمقدر عدد سكانها بنحو ٢٠ ألف نسمة.

وأوضح مدير مياه القنيطرة أن تكلفة بئر كودنة (الحرش) بلغت مليار ليرة سورية وبغزارة تصل لنحو ٣٥ متراً مكعباً بالساعة وتروي قرى بئر عجم وبريقة وكودنة البالغ عدد سكانها نحو ١٥ ألف نسمة، مضيفاً: إن معاناة أهالي المناطق المذكورة من شح المياه خلال السنوات الماضية انتهت بوضع البئر بالخدمة.

وأشار مدير مياه القنيطرة إلى تجهيز بئرين جديدتين ووضعها بالخدمة في موقع يوسف العظمة لتضافا إلى الآبار السابقة التي تغذي تجمع جديدة عرطوز الفضل، وبالتالي أصبح عدد الآبار المغذية للتجمع خمس آبار، إضافة إلى أربع آبار من مؤسسة مياه دمشق التي كانت وما زالت تغذي التجمع، لافتاً إلى خطة العام الحالي ومنها حفر بئر لإرواء قرية العشة لعدم وجود آبار في القرية التي تستجر مياه الشرب من آبار قرية الأصبح المجاورة، ومن المشاريع التي تنفذها مؤسسة المياه تجهيز بئرين في وحدة مياه سبينة بالمعدات الميكانيكية والكهربائية اللازمة ووضعهما بالخدمة.

وأكد الجهود التي تبذلها المؤسسة في زيادة ودعم المصادر المائية لأبناء القنيطرة والتجمعات الواقعة في ريف دمشق وزيادة حصة الفرد من مياه الشرب، مشيراً إلى أن شركة كهرباء القنيطرة متجاوبة بشكل كامل مع المؤسسة في تأمين وتركيب مراكز تحويل لتغذية الآبار التي يتم وضعها بالخدمة على أرض المحافظة وتبقى المعاناة في ضعف شدة التيار والتقنين وكثرة الأعطال الكهربائية التي تؤثر سلباً على عمل المؤسسة وإطالة فترات تزويد المواطنين بمياه الشرب.

ومن الصعوبات التي تعانيها المؤسسة ذكر الدعاس نقص الكوادر الفنية والمهندسين نتيجة الاستقالات والتسرب خلال الأزمة وعدم استقرار التيار الكهربائي وانقطاعه فترات طويلة وخاصة في تجمعات ريف دمشق ونقص مادة المازوت لتشغيل الآبار في تلك التجمعات، عدا عن الصعوبات الأخرى والخارجة على إرادة المؤسسة والمتمثلة في خروج بعض الآبار على الخدمة نتيجة الجفاف ونقص الغزارات خلال فصل الصيف كآبار تجمعات مخيم الوافدين وجديدة الفضل في ريف دمشق.

تخفيض جديد في مخصصات محروقات ريف دمشق اعتباراً من الأسبوع القادم

| عبد المنعم مسعود

بينت مقدمة قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي صدر أول من أمس والقاضي برفع أسعار البنزين الحر ٩٠ من ٢٥٠٠ ليرة إلى ٣٥٠٠ ليرة والأوكتان ٩٥ من ٣ آلاف إلى ٤ آلاف ليرة والمازوت الصناعي من ١٧٠٠ ليرة إلى ٢٥٠٠ ليرة أسباب القرار، وبأنه جاء بناء على الارتفاع الكبير بأسعار المشتقات النفطية عالمياً ومنعاً من استغلال السوق السوداء نتيجة الفرق الكبير بأسعار المشتقات النفطية وبهدف تلبية احتياجات السوق.

ومبررات وزارة النفط لرفع الأسعار لم تربط رفع السعر بتوفر المادة، ليبقى التأكيد على أن إنقاص مدة الرسالة وتعديل كميات التعبئة مرتبطان بالتوريدات والتي يبدو أنها ليست في حالها الجيد، حيث كشف عضو المكتب التنفيذي للمحروقات في محافظة ريف دمشق ريدان الشيخ عن تخفيض مخصصات المحافظة من مادتي البنزين والمازوت من قبل شركة محروقات ابتداء من الأسبوع القادم معيداً السبب في ذلك إلى قلة التوريدات ما ينعكس على مخصصات المحافظة.

وقال الشيخ في تصريح لـ«الوطن»: إن عدد طلبات مادة المازوت المخصصة حالياً للمحافظة ٢٣ طلباً من مادة المازوت منها ٩ طلبات للنقل وتبلغ مخصصات البنزين للمحطات الخاصة ١٧ طلباً يومياً مبيناً أن وضع المادة حالياً لم يختلف عن الشهر الماضي.

ووفقاً لصفحة شركة محروقات على «فيسبوك» فقد قامت لجنة ضبط المخالفات في شركة محروقات بضبط محطة للبيع بسعر الحر في محافظة ريف دمشق في مدينة عدرا تقوم باحتكار مادة المازوت بكمية تقدر بـ٢٠٠٠ ليتر مباعة خارج البطاقة الذكية وتم اتخاذ الإجراءات القانونية، والإغلاق لمدة ثلاثة أشهر.

وفي السياق كشف سائقو سيارات تكسي الأجرة لـ«الوطن» أن قيمة التنكة في السوق السوداء تتراوح بين مئة ألف ليرة ومئة وخمسة آلاف ليرة وسطياً وذلك قبل صدور القرار على حين توقع معظمهم بموجة ارتفاع في أسعار المادة في السوق السوداء في حال عدم توافرها في السوق النظامية.